

خلال الاحتفال بقدوم القنصل المصري الجديد الذي أقامته المجموعة

«الإنماء الأهلية» تنشئ مصنعا لحديد التسليح

في صحار العمانية بقيمة 16 مليون يورو



السفير صلاح الوسيحي متوسما مسؤولي شركة الإنماء الأهلية خلال حفل الاستقبال

أقامت شركة الإنماء الأهلية حفل استقبال وترحيب بالقنصل العام المصري الجديد لدى الكويت السفير صلاح الوسيحي بحضور لقيف من السفراء والعاملين بالسفارة المصرية وعضو المجلس الجالية المصرية، وعدد كبير من الإعلاميين ورجال المجتمع المصري والكويتي. وقال القنصل العام المصري السفير صلاح الوسيحي: «نحن كمصريين لا نجد فرقا بين مصر والكويت من حيث التعامل وطبيعة الشعبين، ونعمل جاهدين على ازدهار وتقديم العلاقات بين البلدين». وأشار إلى الطبيعة الخاصة للعلاقات المصرية - الكويتية وقدمها وقوتها وأنها قائمة على الحب والائاخ والتعاون في جميع المجالات وعلى كل الأصعدة ومشهود بقوة هذه العلاقات سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي. متمنيا للكويت التقدم والازدهار ودوام الفرحة في ظل قيادة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد. وبين أن العلاقات بين مصر والكويت متميزة ومتشعبة وراسخة لأن هناك تعاوناً على كل المستويات والأصعدة، وهي علاقة وثيقة بين البلدين وتشمل كل مجالات التعاون العلمي والتجاري والثقافي وغيرها، مشيراً إلى أنها علاقات قوية لأن جذورها تمتد إلى ما قبل استقلال الكويت، وذلك من خلال البعثات التعليمية من الدارسين الكويتيين إلى مصر خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث ساهموا في عملية التنمية في الكويت، مؤكداً حرص القيادة العليا في البلدين على الارتقاء بالعلاقات وشمولها مختلف المجالات وتمنى للكويت المزيد من التقدم والرفق والازدهار، ودوام الصداقة والائاخ بين البلدين.

في مصر من خلال مساهماتها في أكثر من 400 شركة باستثمارات إجمالية تقارب نحو ملياري دولار تنوعت بين مجالات البنية الأساسية والاستثمارات العقارية والصناعة والسياحة والتمويل والاتصالات والمعلومات والخدمات. وقال أبو الحسن إن الاستثمارات الكويتية تنوعت لتشمل إنتاج البرمجيات وتسويقها إلى جانب السياحة وإقامة البنوك والفنادق والمطارات وبناء القرى السياحية وتقديم خدمات السفر والطيران إضافة إلى تنمية قطاع الزراعة المصري. وقال أن التعاون بين القطاع الخاص في البلدين يهدف لتوسيع الشراكة في أنشطة الخدمات المالية والتمويل العقاري، لافتاً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يتشكل محورياً مهما لدى اقتصاديهما. وقد قامت مجموعة الإنماء الأهلية بالكويت في وقت سابق بتوقيع عقد لإنشاء مصنع لحديد التسليح في منطقة صحار التي تبعد 200 كيلومتر شمال مدينة مسقط عاصمة سلطنة عمان. وقع العقد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمجموعة عبد المحسن أبو الحسن مع ممثل شركة سي. في. إس التركي. وأوضح عبد المحسن أبو الحسن أن الطاقة الإنتاجية للمصنع في مرحلته الأولى ستبلغ 350 ألف طن سنوياً، وقابلة للزيادة إلى 500 ألف طن سنوياً. بعد التوسع في المرحلة الثانية بعد سنتين من التشغيل الفعلي للمصنع.

على غرار ما هو قائم في الاتحاد الأوروبي

العطية: وزراء مالية دول الخليج سيبحثون تأسيس بنك للاستثمار والتنمية

لمشروعات إقليمية، كما سيوفر منحاً خارج مجلس التعاون الخليجي. وقال العطية إن دول مجلس التعاون الخليجي فعلت ذلك من قبل بصورة فردية لكنها ستفعل ذلك الآن معاً. وتابع يقول إنه لم يتحدد أي شيء حتى الآن فيما يتعلق برأس المال المقترح لكن الوزراء سيبحثون ذلك اليوم، وصرح بأنه على ثقة من تشكيل مجلس نقدي لدول الخليج بحلول يناير 2010.



عبد الرحمن العطية

مسقط - رويترز: قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطية إن وزراء مالية دول الخليج أكبر منطقة مصدرة للنخف في العالم سيناقشون مقترحاً لإنشاء بنك تنمية إقليمي على غرار البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية.

ويجتمع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لدول الخليج الست في مسقط لتحديد جدول أعمال قمة زعماء الدول في الكويت الشهر المقبل.

وصرح العطية للصحافيين بأن الوزراء سيناقشون رؤية قطر بشأن آلية مقترح لإنشاء بنك للاستثمار والتنمية على غرار ما هو قائم في الاتحاد الأوروبي، وأضاف أن البنك سيقدّم تمويلًا

وإبلغ العطية الصحافيين قبيل اجتماع لصناع السياسات الخليجين في مسقط أن الوزراء سيعملون على تسريع خطى التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وتذليل العقبات.

يقام 3 نوفمبر المقبل

«أعيان العقارية» ترعى المؤتمر الفقهي الثالث للمؤسسات المالية الإسلامية

ليتناولوا في أهم القضايا المطروحة أمامهم في المؤتمر. وأضاف أننا نلتقي مع شوري في الحرس المشترك على نشر الثقافة الاقتصادية الإسلامية الصحية وتطويرها والنهوض بها في إطار معاصر. يذكر أن شركة أعيان العقارية تأسست في 2004 وأدرجت في سوق الكويت للأوراق المالية في عام 2005. وتقدم الشركة خدمات التطوير العقاري والمشاركة بالاستثمار داخل الكويت وخارجها وإدارة أملاك



يوسف العمر

أعلنت شركة أعيان العقارية عن رعايتها للمؤتمر الفقهي الثالث للمؤسسات المالية الإسلامية، والذي تنظمه شركة شوري للاستشارات الشرعية في 3-4 نوفمبر المقبل بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تحت رعاية فضيلة الشيخ أحمد بزيع الياسين.

جاء ذلك في تصريح أدلى به العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة يوسف العمر مضيفاً أن شركة أعيان

العقارية تأمل أن تساهم مثل هذه المؤتمرات الجادة في تعزيز النظرة العامة الإيجابية إلى قوانين وأحكام الاقتصاد الإسلامي التي تبلورت لدى قطاعات كبيرة في الفترة الأخيرة في ضوء الأزمنة المالية الأخيرة وما أثبتته المؤسسات الاقتصادية الإسلامية من بعد نظر في الابتعاد عن بعض التعاملات المشبوهة مما جعل تأثرها بالأزمة أقل بكثير من غيرها من المؤسسات التقليدية المالية.

وأشارت إلى أن تساهم مثل هذه المؤتمرات الجادة في تعزيز النظرة العامة الإيجابية إلى قوانين وأحكام الاقتصاد الإسلامي التي تبلورت لدى قطاعات كبيرة في الفترة الأخيرة في ضوء الأزمنة المالية الأخيرة وما أثبتته المؤسسات الاقتصادية الإسلامية من بعد نظر في الابتعاد عن بعض التعاملات المشبوهة مما جعل تأثرها بالأزمة أقل بكثير من غيرها من المؤسسات التقليدية المالية.

وشركة شوري شركة غير ربحية لا تستهدف تحقيق أرباح ملاحها، بل يعاد تشغيل أرباحها في الشركة مرة أخرى بهدف تطوير أعمال الشركة على وجه الخصوص. تقوم شركة شوري بتغطية الجوانب الشرعية للمؤسسات المالية والاستثمارية والعقارية والتجارية والصناديق الاستثمارية التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وتتألف الشركة من ثلاث إدارات أساسية هي إدارة الإسناد الشرعي وإدارة الاستشارات الشرعية وإدارة الشؤون القانونية.

وأشارت إلى أن تساهم مثل هذه المؤتمرات الجادة في تعزيز النظرة العامة الإيجابية إلى قوانين وأحكام الاقتصاد الإسلامي التي تبلورت لدى قطاعات كبيرة في الفترة الأخيرة في ضوء الأزمنة المالية الأخيرة وما أثبتته المؤسسات الاقتصادية الإسلامية من بعد نظر في الابتعاد عن بعض التعاملات المشبوهة مما جعل تأثرها بالأزمة أقل بكثير من غيرها من المؤسسات التقليدية المالية.

الكويت تستضيف ملتقى يناقش تحديات الاقتصادات العربية

اشارة: تستضيف الكويت مطلع شهر نوفمبر المقبل ودة يومين ملتقى المال العربي ويتم خلاله مناقشة التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية على خلفية الأزمة المالية العالمية وتقييم نتائج هذه الأزمة على الاقتصاد والمصارف والأسواق المالية في العالم العربي. وصرحت مصادر كويتية لمراسل وكالة «إس.ا» بالكويت امس بأن الملتقى سيناقش عدة محاور مهمة ذات علاقة بالتحديات التي تواجهها الاقتصادات العربية على اثر الأزمة المالية العالمية والتغيرات التي أحدثتها على توجهات السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات التحفيزية والإمناجية وسبل تطوير قواعد عمل الأسواق المالية والمصرفية وتعزيز سبل الرقابة عليها ومدى الحاجة إلى خلق مؤسسات عالمية جديدة. وأضافت المصادر أن الملتقى سينتقل كذلك مصادر التمويل المحلية والدولية والتدابير المؤثرة لاستمرار شح تلك المصادر على العديد من الدول العربية في الفترة المقبلة ومدى الحاجة لخلق مصادر تمويل جديدة إضافة إلى مواضيع مرتبطة بآفاق الاستثمار الإقليمي والعالمي واستراتيجيات عمل الصناديق السيادية في المرحلة المقبلة. واعتبرت المصادر أن تنظيم هذا الملتقى يأتي تحت حتمته التحديات غير المسبوقة التي تواجه القطاع المالي والاقتصادي في العالم العربي، وتتمثل في الخسائر التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية وأصابت العديد من عملاء المصارف فضلاً عن

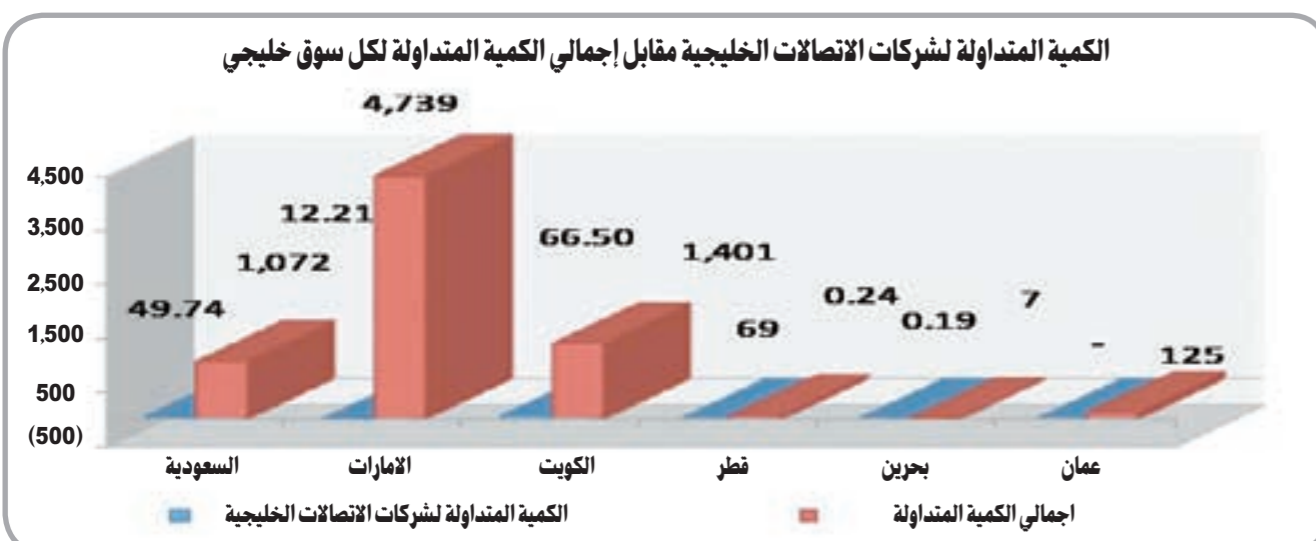
احتمالات تباطؤ حركة المشاريع وتراجع الربحية والتحولت الجزرية المتوقعة في الأطر القانونية والرقابية للعمل المصرفي والاستثماري. وذكرت المصادر أن ملتقى الكويت المالي العربي يكتسب أهمية خاصة من خلال محاوره التي تتناول الصناعة المصرفية والمالية العربية والتحديات التي تواجهها بعد الخسائر التي تكبدتها جراء الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها من خلال الركود الاقتصادي. وتتضمن محاور الملتقى

المصادر على العديد من دول العربية في الفترة المقبلة ومدى الحاجة لخلق مصادر تمويل جديدة إضافة إلى مواضيع مرتبطة بآفاق الاستثمار الإقليمي والعالمي واستراتيجيات عمل الصناديق السيادية في المرحلة المقبلة. واعتبرت المصادر أن تنظيم هذا الملتقى يأتي تحت حتمته التحديات غير المسبوقة التي تواجه القطاع المالي والاقتصادي في العالم العربي، وتتمثل في الخسائر التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية وأصابت العديد من عملاء المصارف فضلاً عن

كمية الأسهم المتداولة لقطاع الاتصالات الخليجي انخفضت 19,75٪

«جلوبل»: «زين» الأكثر تداولاً.. تراجع تصنيف «اتصالات» ومجموعة الاتصالات السعودية الأولى عربياً وإسلامياً وشرقاً أوسطياً

الكمية المتداولة لشركات الاتصالات الخليجية مقابل إجمالي الكمية المتداولة لكل سوق خليجي



قال التقرير الإقليمي لشركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) حول قطاع الاتصالات الخليجية أن مؤشر جلوبل لقطاع الاتصالات الخليجي استطاع أن ينهي تداولات الاسبوع الماضي مسجلاً ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0,26٪، وصولاً إلى مستوى 320,98 نقطة بعد تسجيل الاسواق الخليجية أداءً مختلطاً حيث ارتفعت 4 من أصل 7 اسواق، هذا وقد ارتفع إجمالي القيمة السوقية للقطاع بمقدار 267,47 مليون دولار ووصولاً إلى 104,16 مليارات دولار.

في حين أعلنت «اي بي واي» عن توقيعها اتفاقية استراتيجية مع شركة دو، لتزويدها بشبكات اتصالات خاصة بالأبراج الشاهقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقدم دو خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة متقدمة من المرتبة الخامسة والثلاثين التي أحرزتها العام الماضي، وذلك وفقاً لنتائجها المالية الصادرة في ديسمبر من العام 2008. كما خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيفها الائتماني لمؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) من حيث عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل من «AA-» إلى «A+»، كما أخرجت الوكالة تصنيف اتصالات من السلبية ومنحتها نظرة مستقرة.

استطاعت تحويل القرض قصير الاجل والبالغ قيمته 1500 مليون ريال سعودي إلى قرض متوسط الاجل لمدة 4 سنوات وذلك بالشراكة مع 4 مصارف محلية هي: سامبا، البنك الأهلي، بنك الرياض، والبنك السعودي البريطاني (ساب). بينما كان سهم شركة الاتصالات المتقلبة (زين الكويت) أكبر المتراجحين خلال فعاليات هذا الاسبوع بانخفاضه بنسبة 4,29٪ ليغلق عند 1,400 دينار. وعن اخبار شركات القطاع قال التقرير ان مجموعة الاتصالات السعودية احتلت مركزاً متقدماً على لائحة «جلوبل» 100، لأكبر 100 شركة تعمل في مجال الاتصالات على مستوى العالم لعام 2009، حيث جاءت

القطاع وذلك بتداول 64,72 مليون سهم من أسهمها. هذا وأنهى السهم تداولاته منخفضاً بنسبة 3,28٪ مغلقاً عند سعر 0,118 دينار. من ناحية أخرى، شهدت أسهم قطاع البنوك أعلى قيمة تداول، حيث شكل القطاع ما نسبته 33,18٪ من إجمالي قيمة التداول الاسبوعي وذلك بتداول 101,10 مليون دينار. فقد ساهم ارتفاع نشاط التداول على أسهم بنك الكويت الوطني في ارتفاع نسبة استحواد القطاع على هذه القيمة، فقد تصدر السهم قائمة الشركات الأكثر تداولاً من حيث القيمة بإجمالي قيمة بلغت 58,96 مليون دينار هذا وأنهى السهم تداولات الاسبوع منخفضاً بنسبة 4,69٪ مغلقاً عند سعر 1,220 دينار. وبين التقرير ان أداء السوق مال بصفة عامة نحو التراجع مع انخفاض 6 قطاعات مقابل ارتفاع قطعتين. حيث تصدر مؤشر جلوبل لقطاع الاستثمار القطاعات المنخفضة فاذا ما نسبته 4,6٪ من قيمته، فقد جاء سهم المجموعة الدولية للاستثمار الأكثر تراجعاً ضمن القطاع متراجعا بنسبة 14,29٪ مغلقاً عند سعر 0,078 دينار، تبعه مؤشر جلوبل للخدمات منخفضة بنسبة 3,51٪. هذا وشهد سهم شركة إيفا للفنادق والمنتجعات تراجعاً بنسبة 11,59٪، كما أنهى السهم تداولاته مغلقاً عند سعر 0,610 دينار. هذا واحتل قطاع البنوك المرتبة الثالثة فاذا ما نسبته 2,94٪ من قيمته، حيث شهدت معظم الأسهم ضمن القطاع تراجعاً خلال الاسبوع، حيث فقد كل من سهم بنك الكويت الوطني وسهم بيت التمويل الكويتي 4,69٪ و3,03٪ من قيمتهم على التوالي. من جهة أخرى، جاء مؤشر قطاع التأمين الأكثر ارتفاعاً محققاً مكاسب بلغت نسبته 0,3٪. هذا وجاء سهم شركة وربة للتأمين الأكثر ارتفاعاً ضمن القطاع والسوق ككل متصدراً قائمة الشركات الأكثر ارتفاعاً خلال الاسبوع بإضافة ما نسبته 8,47٪ إلى قيمته مغلقاً عند سعر 0,320 دينار هذا وجاء مؤشر جلوبل للأغذية في المرتبة الثانية مرتفعاً بنسبة هامشية بلغت 0,05٪.

103 أسهم متراجعة في سوق الكويت مقابل ارتفاع 25 سهماً

أوضح التقرير الاسبوعي لشركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) حول أداء سوق الكويت للأوراق المالية انه وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط مدفوعة بضعف الدولار وارتفاع المشاعر الإيجابية تجاه انتعاش الاقتصاد العالمي الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة، إلا أن سوق الكويت للأوراق المالية قد أنهى تداولات الاسبوع على تراجع، حيث أن المستثمرين في حالة ترقب للنتائج المالية للشركات لتحديد تقييمات أسهمهم. فقد سجل مؤشر جلوبل العام لسوق الكويت، الذي يقوم بقياس أداء السوق بناء على طريقة الوزن السوقية للأسهم المدرجة، انخفاضاً بنسبة 2,85٪ خلال الاسبوع ليغلق عند 216,83 نقطة. هذا وقد بلغت مكاسب المؤشر منذ بداية العام وحتى الآن وصولاً إلى 5,04٪. فقد المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية 140,70 نقطة من قيمته أي منخفضاً بنسبة بلغت 1,79٪ ليغلق عند 7.707,90 نقطة هذا وبلغت القيمة السوقية 35,31 مليار دينار، في حين مال معامل انتشار السوق بشدة نحو الأسهم المتراجعة وذلك مع انخفاض 103 سهم مقابل ارتفاع 25 سهماً من إجمالي 157 سهماً تم تداوله خلال الاسبوع. وقد شهد نشاط التداول تراجعاً خلال هذا الاسبوع مقارنة مع الاسبوع السابق، فقد تضاعف إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال الاسبوع بنسبة بلغت 13,07٪ وذلك بتداول 1,40 مليار سهم بإجمالي قيمة بلغت 304,74 ملايين دينار (أي منخفضاً بنسبة 6,56٪ عن إجمالي القيمة المتداولة خلال الاسبوع السابق). هذا وشهدت أسهم شركات قطاع الاستثمار أعلى كمية تداول، حيث شكل القطاع ما نسبته 32,82٪ من إجمالي كمية التداول الاسبوعي وذلك بتداول 459,94 مليون سهم من أسهم القطاع. وقد تصدر سهم شركة البيرة القابضة قائمة الشركات الأكثر تداولاً خلال الاسبوع من حيث الكمية ضمن